# تعزيز دور مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في مكافحة الفقر من خلال تطبيق إدارة الاداء الاجتماعي

د. موالدي سليم* د. حميدوش امحمد** د. صدقاوي صورایة***
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة الجزائر

| تاريخ الارسال للنشر: 28 سبتمبر 2018 | تاريخ قبول النشر: 08 ديسمبر 2018 | تاريخ النشر: ديسمبر 2018 |
|---|---|---|

**ملخص:**
إن تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية يساعدها بشكل كبير في تحقيق رسالتها الاجتماعية كمحاربة الفقر ومساعدة المحتاجين وتمويل المشاريع الاجتماعية وتدريب الفقراء وتوفير الرعاية الصحية والتعليم ، وكل ما يرتبط بالعمل الاجتماعي الذي يساعد الفقراء وذلك لما تمنحه من إطار جيد للمراقبة ، التقييم والمتابعة ، كما أنها أداة فعالة لتحقيق التوافق والتوازن بين الأداء المالي والأهداف الاجتماعية ، وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذه الورقة من خلال تقدم التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصعر ، التمويل المصغر ومحاربة الفقر بالإضافة إلى تقديم مزايا وفوائد تطبيق إدارة الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية: تمويل مصغر ، الفقر ، ادارة الاداء الاجتماعي**

## Abstract:

*So fight against the poverty, help the poor people, finance social projects, to train the poor people, to offer the access to healthcare of health and allow the education, and all which is in link with the social work which allows to help the poor people, and that's according what that brings as a good frame of monitoring and evaluation. It's also an effective tool allowing to realize the equilibrium between the financial performance and the social objectives and, that what we are going to try to approach on this article, to sketch the micro-credit and the Islamic microfinance intended to struggle the poverty, as well the advantages and the profits were inferred by the application of the social management in the institutions of the Islamic microfinance.*

***Key words** ; Microfinance, Poverty, Social Performance Management*

**تمهيد:**

برزت في العقود الأخيرة ظاهرة التمويل المصغر كإحدى الآليات المهمة الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء وتمويل مشاريعهم الاستثمارية ، وأصبحت تحضى هذه الظاهرة بالكثير من الدراسات التي حاولت تفسير عمق أثارها في محاربة الفقر واليات دمجها في السياسات التنموية للدول النامية باختلاف نظمها وإيديولوجياتها ، غير انه ورغم هذه المحاولات لم تعرف هذه الظاهرة نموا بالمستوى المطلوب في الدول الإسلامية وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتحدد المبادئ العامة للتعاملات المالية بين المسلمين ، ومن هذا المنطلق جاءت الكثير من المحاولات التي حاولت بناء نموذج ناجح للتمويل المصغر الإسلامي يرتكز على المبادئ العامة للشريعة والسنة النبوية ، ومستفيدا من القبول العام والازدهار الملحوظ التي تعرفه الصناعة التمويلية الإسلامية.

وتشكل ظاهرة الفقر التي تعاني منها الدول الإسلامية إحدى التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر ، فهذه الظاهرة ظاهرة معقدة لها أبعاد متعددة وتحتاج إلى الكثير من التميز ، الابتكار والاجتهاد للتقليل من أثارها وحصر سلبياتها في المجتمعات الإسلامية ، فهي ظاهرة معقدة تحتاج إلى الكثير من الدراسات والحلول ، ومن الحلول المعتمدة في إطار مؤسسات التمويل المصغر تطبيق ما يعرف بإدارة الاجتماعي كآلية فعالة لترجمة الرسالة الاجتماعية إلى أهداف ووسيلة جيدة لتحقيق هذه الأهداف وذلك في ضوء ما تمنحه من إطار واضح محدد المعالم لكيفية تبني أهداف اجتماعية ذكية وكيفية تحقيقها ، فهي تعتبر وسيلة جيدة لتفعيل سياسات مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر ، وهذا ما سوف نعالجه في هذه الورقة من خلال طرح الإشكالية التالية: **كيف يساعد تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية في تفعيل سياساتها في محاربة الفقر؟** وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال العناصر الأساسية التالية:

- اللجوء إلى التمويل الإسلامي المصغر الأهمية والأسباب ،
- التمويل الإسلامي المصغر ومحاربة الفقر ،
- إدارة الأداء الاجتماعي ومحاربة الفقر.

* moualdis@yahoo.com
** hamdouche@yahoo.fr
*** soraya.sedkaoui@gmail.com

## 1- اللجوء إلى التمويل الإسلامي المصغر الأهمية والأسباب:

### 1-1 تقديم التمويل المصغر:

ظهر التمويل الأصغر في عقد الثمانيات كمنهج للتنمية الاقتصادية يستهدف الفقراء وذوي الدخل الضعيف من النساء والرجال وبرز التمويل المصغر كآلية للتمويل لصالح الفقراء وذلك لمواجهة العقبات التي كانت تواجه أصحاب المصانع الصغيرة وصغار المزارعين للحصول على الموارد المالية الذين يحتاجون إليها للتنمية وتطوير أنشطتهم.

حيث كان الاعتقاد السائد فيما سبق أن الفقراء لا يصلحون لتلقي الخدمات المالية ولا يستطيعون مواجهة الأعباء الناجمة عن الإقراض المصرفي ضمن القنوات الرسمية ، وكان كلما فتح النقاش حول أحقية الفقراء من الاستفادة من الخدمات المالية ضمن الأطر الرسمية إلا وكان الرد سريعا بعدم أهلية الفقراء للتعامل في المنتجات المالية وضعف ملاءتهم المالية ويعددون الكثير من العقبات التي تشكل من وجهة نظرهم أمام تقديم الخدمات المالية للفقراء حتى أصبح الأمر قاعدة[1] " وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:

**الجدول رقم1:معوقات حصول الفقير على الخدمات المالية**

| الفقير | البنوك |
|---|---|
| الفقير يدير عملا صغيرا غير مرخص | تطلب رخصة المشروع |
| الفقير يعمل في موقع غير ثابت " مثل البائع المتجول" أو في منزله | تطلب شهادة بحث أو عقد إيجار |
| يعمل الفقير قي القطاع غير الرسمي وعادة لا يدفع ضريبة | تطلب شهادة إعفاء من إدارة الضرائب |
| غالبا ليس له حساب مصرفي | تفضل التعامل مع الزبائن لهم حسابات مصرفية |
| لا يستطيع توفير نوع الرهن المطلوب | تطلب رهنا مقبولا |
| لبس له دفتر شيكات | تطلب شيكات لسداد الأقساط |
| يرعب في الحصول على تمويل في موقع عمله أو سكنه ويمكنه أن يتحمل تكلفة التمويل بسعر السوق إذ انه يحقق عائدا عال على استثماره وجمعيته القاعدية يمكن أن تساهم في توصيل خدمات التمويل إليه بتكلفة اقل | تتمركز في المناطق الحضرية وتعتقد أن الفقراء يتواجدون في مناطق بعيدة والوصول إليهم مكلف وعائد التمويل من عملياتهم غير مجزي |
| تفشي الأمية في وسط الفقراء وبالتالي يحتاجون إلى إجراءات مبسطة وسريعة عند التعامل مع الممولين | تطبيق إجراءات مطولة ومعقدة نسبيا |

**المرجع: مصطفي جمال الدية وآخرون ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان ، كونز للاستشارات ، السودان 2006 ، ص 6**

ومن اجل ذلك وبرزت أول تجربة لتمويل مشاريع الفقراء بتقديم قروض مصغرة في بغلاديش من طرف محمد يونس الذي قام بتأسيس سنة 1976بنك غرامين وهو يعني حسب لغتهم بنك القرية[2].

والمصطلح يعني "تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا .وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر.[3] فتعرفه الجزائر بأنه تلك بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومكافحة البطالة ، ويشمل التمويل الأصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي ، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال التي تشغل أقل من 10 موظفين ، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية ، بل وحتى التأمين[4] .

فالتمويل الأصغر يهدف في مجمله إلى تصميم أدوات مالية للأشخاص الذي لا تتعامل معهم نظم المؤسسات المالية الرسمية التقليدية لإتاحة الفرص لهم للحصول على الخدمات المالية وذلك بتمكينهم من الاستفادة من أنشطة التمويل من خلال الأدوات التالية:

- قروض صغيرة تقدم في الغالب لتمويل رأس المال العامل ،
- تقييم غير رسمي لطالبي التمويل ومشروعاتهم ،
- حصول العملاء على قروض متكررة وقروض اكبر وفقا لأدائهم وسدادهم للقروض ،
- إجراءات مبسطة لسحب حصيلة القروض
- متابعة ميدانية مكثفة ،
- خدمات الادخار.

إن الهدف الأساسي من التمويل الأصغر هو سد الفجوات الحرجة في أنظمة التمويل الرسمية باستهدافه الحاجيات الخاصة بالفقراء ومنهم النساء وإتاحة الفرص لهم من خلال أدوات مالية تراعي المساواة الجنسانية وتستجيب لحاجيات الفئات الأكثر فقرا في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية الفقيرة ، فهو أداة جيدة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كمحاربة البطالة ، تحسين المستوى المعيشي ، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة بالإضافة إلى ما يلي[5] :

- أن يصبح أداة لمحاربة الفقر ،

- أن يساهم في خلق فرص عمل للفقراء ،
- يساعد على إدماج التمويل غير الرسمي في قطاع التمويل الرسمي ،
- يحقق المساواة الجنسانية فيما يتعلق بتملك الموارد وإتاحة فرص الوصول إليها ،
- المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي للمجموعات الأكثر فقرا ،
- استرداد تكلفة وتحقيق ربح يساهم في استدامة مؤسساته.

وفي النتيجة يمكن القول بأن التمويل الأصغر لا يمكن أن ترياقا للحد من الفقر الذي يحتاج إلى عوامل مكملة لكل من جانب العرض والطلب ، فهناك الحاجة إلى العوامل المكملة من جانب العرض كالبنية التحتية السليمة ومهارات تنظيم المشروعات وغيرها من اجل زيادة إنتاجية المشروعات الصغرى بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالطلب كإطار الاقتصاد الكلي المناسب والتجارة والصناعة بالإضافة إلى توفر روابط تدفق للإمام أو الخلف و فرص لخلق الوظائف وهذا ما وضحه صاحب فكرة بنك الفقراء حيث يقول:" لايعد الإقراض الأصغر علاجا معجزا تستطيع القضاء على الفقر بضربة واحدة قاضية ، ولكنه يستطيع وضع نهاية للفقر لدى البعض والتخفيف من حدته لدى الآخرين ويعد الإقراض المصغر مقترنا بالبرامج المبتكرة الأخرى التي تطلق العنان لإمكانيات الأشخاص بمثابة أداة ضرورية في سعينا الوصول إلى عالم خال من الفقر[6] .

### 2-1 اهمية التمويل الاسلامي المصغر:

رأينا فيما سبق انه وبالرغم التوافق الموجود في المبادئ الأساسية للتمويل المصغر ، إلا أنها لا تنطوي على منهج واحد أو موحد للتمويل الأصغر أو تساند مثل هذا المنهج ، وهذا ما تأكد المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حينما تصرح بان:" هناك حاجة للمناهج المتنوعة ، ولن ينجح أي حل من نوع الترياق الذي يشفي جميع الأمراض .بل توجد حاجة للقنوات المتنوعة لتوجيه الخدمات المالية إلى نطاق متنوع من الأشخاص المستبعدين حالياً .إن تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة يستتبع إزالة جميع الأسوار ، التي تفصل حالياً بين التمويل الأصغر وبين عالم الأنظمة المالية الأفسح.[7] وفي سياق المجتمعات الإسلامية ، من المؤكد أن بناء الأنظمة المالية يتطلب تكامل التمويل الأصغر مع التمويل الإسلامي. إن نظرة بسيطة عن وضعية العالم الإسلامي تؤكد أهمية إيجاد بيئة مناسبة لنمو الأعمال وتمويل العمليات الإنتاجية الخاصة بالفقراء في العالم الإسلامي* خاصة إذا علما أن دراسات السوق التي أجريت بتكليفٍ من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عن أن حوالي 20% من الفقراء في الجزائر والأردن استشهدوا بأسباب دينية جعلتهم لا يسعون للحصول على خدمات التمويل الأصغر التقليدية ، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 40% في اليمن وسوريا. وفي مسح للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) في 2008 ، أشار الممارسون المحليون وجامعو المعلومات البارزون إلى اتجاهاتٍ متماثلة في الاحتياجات في كلٍ من إندونسيا وأفغانستان وباكستان والأراضي الفلسطينية ، وكذلك في المناطق ذات الأغلبية المسلمة في الهند وسريلانكا ، وبروناي ، وكمبوديا ، والفلبين "[8].

وبوجهٍ عام يمكن تقسيم سوق التمويل الأصغر في العالم الإسلامي إلى ثلاثة أجزاء[9]:

- الأفراد الذين سيقبلون المنتجات المالية التقليدية ،
- الأفراد الذين يفضلون بشكلٍ واضح الشئون المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية – ولكنهم بسبب عدم توافرها أو فروق الأسعار فإنهم يقبلون التمويل التقليدي ،
- وأخيرًا ، الأفراد الذين يستخدمون فقط المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

فالأفراد الذين يفضلون التعامل بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إنما تحكمهم مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي ينظم معاملاتهم الدينية والمالية وهم يفضلون التعامل بالأدوات المالية الإسلامية وحتى ولو كانت اكبر تكلفة وذلك من باب قوله تعالى **{وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا"1}** " الطلاق: 2- 3 " فالله سبحانه وتعالى فتح باب الرزق لعباده المؤمنين ، وتوعد المخالفين بأشد العقاب وهذا مصداقا لقوله تعالى **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ }** " البقرة 278- 279 " ومن هذا المنطلق تجد الكثير من الشعوب الإسلامية تحاول في حدود ما توفر لها التقيد بالمبادئ الإسلامية في تعاملاتها المالية.

وهنا يجب أن نشير بأنه وفي ظل هذا التوجه نحو الخدمات المالية الاسلامية ورغبة الكثير من الناس الاستفادة من هذه الخدمات خاصة في مجال التمويل المصغر نجد هناك تحدي اخر في هذا المجال فبالإضافة الى تحدي البيئة الغير مناسبة هناك تحدي تعبئة الاموال في العموم ، فإذا كان من المتعارف عليه أن المنهج الإسلامي تجاه الحد من الفقر يرتكز على آلية الزكاة والوقف كآلية أساسية في تعبئة الأموال ومحاربة الفقر وكآلية لإعادة توزيع الدخل والتمويل العام ، إلا أنها تواجه عديد المشكلات ، وأول المشكلات التي تواجهها المؤسسات القائمة على الزكاة والصدقة هي مشكلة الاستدامة نظراً لاعتمادها الأساسي على العمل الطوعي بالإضافة إلى ذلك تطرح مشكلة أخرى تتعلق أساسا بحجم الزكاة ، فالكثير من الدراسات التي حاولت تقدير حجم الزكاة التي تجمع في الدول الإسلامية وجدتها لا تكفي على الإطلاق للاستجابة للاحتياجات المتعددة والمتجددة والمتنامية للفقراء ، و على الرغم من أن نظام الأوقاف يعالج ولو جزئيا كلا المشكلتين عن طريق توفير أصول ملموسة دائمة ومدرة للدخل إلا إن القيود المفروضة على تنمية استخدام هذا النوع من الأصول يجعله بعيدا عن تحقيق غاياته[10]".

إن عدم قدرة صناديق الأعمال الخيرية" الزكاة والوقف" في تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل مشاريع الفقراء ، يحتم بقوة على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية على إتباع المنهج التجاري في حشد الموارد وتوجيهها لصالح الفقراء وذلك من خلال قبول الودائع الادخارية أو الحصول على الأموال من البنوك الإسلامية المحلية من أجل التمويل المستمر أو من سوق رأس المال ، وبرزت في هذا الإطار عدة محاولات ، الكثير منها ناجحة حاولت إتباع المنهج التجاري في تعبئة الموارد المالية لصالح الفقراء وذلك بالاعتماد على شراكة واسعة بين مختلف المتدخلين في سوق التمويل الإسلامي لبلد معين ، ففي الجزائر توجد مثلا الوكالة الوطنية للقرض المصغر ** التي تهدف إلى تقديم قروض حسنة للعائلات الفقيرة وذلك بالتنسيق مع البنوك الحكومية ، وفي المغرب نجد مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية ، وتركز الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة *** على تحفيز التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة من خلال استقطاب التمويل المستند إلى الشريعة وذلك بالشراكة مع المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر ، حيث تقوم هذه الشركة بدور محوري في تعبئة رؤوس الأموال عن طريق القنوات التجارية وبالتعاون مع المصارف الإسلامية من اجل توفير التمويل الأصغر للشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل دوري ومستدام ، والشكل التالي يوضح طريقة تعبئة الأموال عن طريق الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة [11].

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أن تنمية التمويل الأصغر الإسلامي تؤكد على الحاجة إلى منهج مزدوج :برنامج خيري يستند إلى الزكاة والأوقاف للمحتاجين والمعوقين و"مفتقدي الأهلية المصرفية" ، وبرنامج للتمويل الأصغر يهدف إلى توليد الثروات وذلك بالاعتماد على المنهج التجاري ، أي تعبئة الأموال واستثمارها عن طريق القنوات التمويلية الإسلامية.

**2- التمويل الإسلامي المصغر ومحاربة الفقر:**

الرأي السائد بين خبراء برامج الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم هو"توفير منتجات وخدمات التمويل المتناهي الصغر المناسبة للفقراء بطريقة مستدامة يساعد على خفض مستويات الفقر ،" "**مجدي بدون سنة**" لذلك ، من المهم أن نتفهم جيدا ما هي حاجة الفقراء في البلدان الإسلامية من حيث الخدمات المالية. فهذه الاحتياجات لا تختلف كثيرا عن الفقراء في المجتمعات الأخرى ، فهم بحاجة إلى خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإقامة مشروعات تدر دخل لائق يساعدهم على مواجهة الظروف المعيشية وكذلك مواجهة الأحداث والظروف التي تستدعى أنفاق المزيد من الأموال مما قد تكون متاحة معهم.

فالنظام المصرفي الإسلامي وبرامج التمويل الأصغر يمكن أن يكملا احدهما الأخر من جوانب إيديولوجية وعلمية على حد سواء وقد وضعت كلٌ من الصناعتين حلولًا مبتكرة لتلبية احتياجات السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية التقليدية. وتتشارك الصناعتان الأهداف لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة من خلال تمويل أنشطة إنتاجية مدعومة بالأصول ، والتأكيد بوجهٍ خاص على التمكين الاقتصادي من خلال المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الفقراء ، وهذه العلاقة الوثيقة لا توفر وحسب منافع واضحة لأصحاب المشروعات الفقراء الذين بدون ذلك يستبعدون من أسواق الائتمان وإنما يمكن للاستثمار في مؤسسات الأعمال الصغرى أن تتيح أيضا للمستثمرين في البنوك الإسلامية فرصة لتنويع استثماراتهم وتحقيق عوائد متينة.

ويقدم التمويل الأصغر الإسلامي نموذجًا بديلًا للملايين من الفقراء الذين لا يستفيدون حاليًا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية وهو يرتكز على مبدأين أساسين فهو من جهة يحث بشدة القيام بالعمل الخيري للقادرين عليه. ومن جهة أخرى يسعى أيضا للتقليل بقدر الإمكان من اعتماد المستحقين عليه ويقيد الاستفادة منه بحيث لا يوجه تلك الأموال سوى إلى أشد الناس فقراً وإلى المساكين الذين لا يستطيعون توليد أي شكل من أشكال الدخل أو الثروة. وهو ما يتضح لنا من الحديث التالي عن الصدقة. عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن رجلين: أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يعطي من الصدقة ، قالا : فزاحمنا الناس حتى خلصنا إليه ، فرفع فينا طرفه ثم خفضه ، فرآنا رجلين جلدين ، فقال " لا حظ فيها لغني ولا قوي مكتسب . " (سنن أبي داوود) ،

وهناك حديث آخر معروف يؤكد على جوهر الحديث السابق ، ليس ذلك فحسب ، بل يوضح أيضاً كيفية تصميم إستراتيجية للحد من الفقر وتنفيذها .وقد قسمنا الحديث إلى مقاطع ذات أرقام كي نحدد المبادئ الرئيسية للإستراتيجية التي تنبع من تلك المبادئ. عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله**"1"**. "فقال لك في بيتك شيء؟ قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء **"2"**. قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال من يشتري هذين فقال رجل أنا آخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا قال رجل أنا آخذهما بدرهمين**"3"**. فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فأتني به**" 4"**. ففعل فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فشد فيه عودا بيده **"5"** وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوما **"6"**. فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها طعاما وببعضها ثوبا **"7" .** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خير لك من أن تجيء والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجع" (سنن أبي داوود ) ، ويمكننا أن نرى أن مكونات الحديث تؤكد على الشروط الأساسية التالية لنجاح برنامج التمويل الأصغر [12].

1- وصول أفقر الفقراء للبرنامج ،

2- التقييم الدقيق للحالة المالية للفقراء ، والتساؤل عن حالهم ومحاولة الشعور بما يشعرون به ، والإصرار على الإسهام ، ومصلحة المستفيدين ،

3- تحويل أصول المنتفعين غير المنتجة إلى أصول مولدة للدخل من خلال التقييم الصارم "على أساس سعر الاكتشاف من خلال المزادات" ، وإشراك القطاع الأكبر من المجتمع في العملية ،

4- الوفاء بالاحتياجات الأساسية حسب أولويتها واستثمار الفائض في أصول منتجة ،

5- مشاركة البرنامج المباشرة في بناء القدرات قبل توليد الدخل وتقديم المساعدة الفنية للمنتفعين ، والتزام إدارة البرنامج العليا ،

6- المساعدة الفنية في صورة توفير التدريب اللازم للمستفيدين بهدف تنفيذ خطة العمل /برنامج إدرار الدخل ، والمراقبة اعتماداً على جدول محدد بالوقت وتقييم الأثر من خلال آلية الإفادة الراجعة ،

7- شفافية المحاسبة للنتائج التشغيلية .والحرية في استخدام جزء من الدخل لتلبية الاحتياجات الأكبر.

إن تحليل منطقي للعناصر التي يرتكز عليها الحديث في توجيه الصدقات وتحديد الأولويات التمويلية والتقييم الدقيق للحالة المالية للفقراء يمنحنا صورة أكثر وضوحا للأهمية التي يوليها التمويل الإسلامي المصغر لمحاربة الفقر ، فهو بالإضافة إلى تشجيعه على تقديم التمويل للفقراء يركز أيضا على بناء القدرات التمكينية للفرد داخل المجتمع وذلك بمرافقته خلال مراحل بناء مشروعه حتى يصل إلى مرحلة النضج وذالك بتقديم المساعدة الفنية والتدريب اللازم للمستفيدين بغية نجاح المشروع وتحقيق أهدافه ، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق هدفين متكاملين يرتبط الهدف الأول أساسا بتوفير الخدمات المالية للفقراء والمحرومين في المجتمع الإسلامي لتوفير حاجياتهم المعيشية ، ويسعى من جهة أخرى إلى بناء القدرات المالية لهذه الفئة من اجل إخراجها من دائرة الفاقة إلى دائرة التمكين لتصبح فئة قادرة على مواجهة متطلبات الحياة بناءا على ما تملكه من موارد والمساهمة أيضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تنتجه أو توفره من منتجات وخدمات.

وباختصار فإن المنهج الإسلامي تجاه الحد من الفقر يعد أكثر شمولاً وفعالية ، فهو يوفر الظروف الأساسية لتعبئة الأموال وتوجيهها لصالح الفقراء بناءا على نصوص محددة بوضوح في القرءان والسنة النبوية ، تحدد الفقير وتحدد مواصفاته وتحدد الأولويات في التمويل ، كما انه يرتكز على منهج تطوعي قائم على الزكاة والوقف ومنهج تجاري قائم على تعبئة الأموال وكلاهما يهدفان إلى محاربة الفقر ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02:

الشكل رقم 2: الية التمويل الاسلامي المصغر في محاربة الفقر في السودان

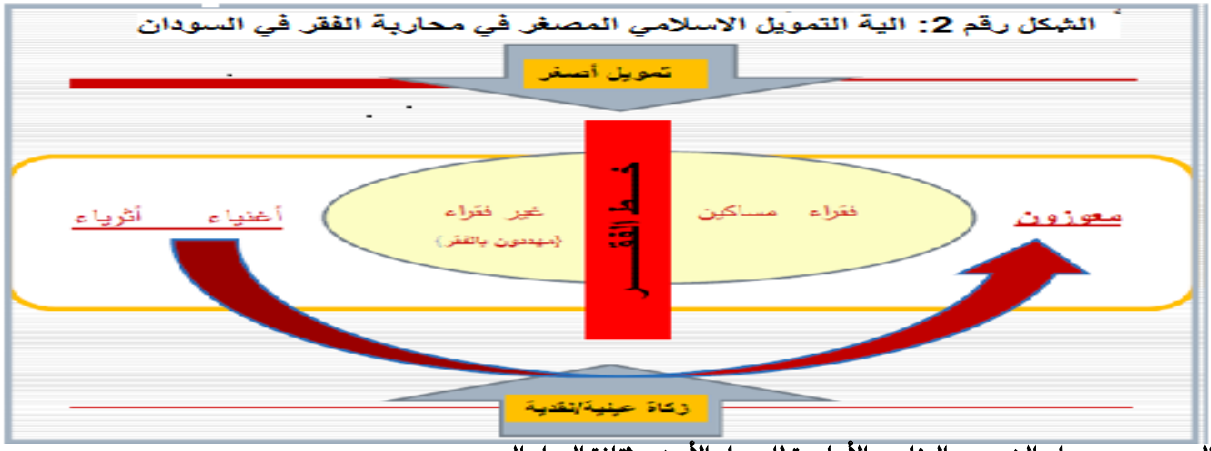


**المصدر: محمد علي الخسين ، المفاهيم الأساسية للتمويل الأصغر وثقافة العمل الحر ، الورشة التنويرية عن التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ، السودان ، 2011 ، ص7**

ورغم أن الشكل أعلاه لا يمنحنا صورة كاملة لكل من المنهج التجاري والمنهج التطوعي إلا انه يقدم صورة مبسطة لدور آلية التمويل الإسلامي المصغر المعتمد على الزكاة والوقف في محاربة الفقر والتي تعتبر كشبكة أمان اجتماعية موجهة للفقراء في العالم الإسلامي.

وفي العموم وبعد هذا الطرح يمكن القول بان المنهج الإسلامي في محاربة الفقر منهج واضح وبسيط يرتكز على مبادئ بسيطة يفهمها الجميع ، وتضمن الحقوق للجميع فهو منهج شامل وكامل لجميع الأوقات وذلك نظرا للمزايا التي يتميز بها التي نحاول إيجازها فيما يلي[13] :

- بديل يقوم على أسس الشريعة الإسلامية يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات ،
- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها ، أو القيام بتمويلها ، وذلك بهدف إقامة مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا ، مما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات ، ويؤدى إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. ويستلزم ذلك قيام هذه الاستثمارات على أسس عملية وخطط مدروسة ،وقد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالارتجال والتخبط ،
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة ، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات ،
- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم ،
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنويع مألات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعنى إتباع نظام اللامركزية في التنمية ،

وفي الأخير يمكن القول أن كثيرا من عناصر نظام التمويل الصغير تتفق مع الأهداف الأعم للنظام المصرفي الإسلامي فكلا النظامين يدعو إلى تشجيع إقامة المشروعات وتقاسم المخاطر ويعتقد أن الفقراء يجب أن يشاركوا في هذه الأنشطة وعلى مستوى أساسي جدا.

**3- إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الإسلامية كآلية لتفعيل سياستها في محاربة الفقر:**

رأينا فيما سبق أن التمويل الأصغر الإسلامي يتم على مستويين المنهج التطوعي المبني على الزكاة والوقف للمحتاجين والمعوزين ومفتقدي الأهلية المصرفية ، والمنهج التجاري القائم على تعبئة الأموال من مصادر مختلفة وتوجيهها لتمويل المشاريع ، وإذا كانت أبواب الإنفاق معروفة في الباب الأول ومحددة بوضوح في الآية60 من سورة التوبة {**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**} " الآية 60 من سورة التوبة" والتي تحدد أولويات التمويل ومستحقي الصدقات. إلا أن التعامل مع التمويل الأصغر وفقا للمنهج التجاري كآلية لمحاربة الفقر مازال يتطلب الكثير من الوقفات ، وذلك رغم أن حديث المعدم يمنحنا القواعد العامة للتعامل مع هذا المنهج ويحدد العناصر الأساسية للتعامل مع هذا النهج كإمكانية مشاركة الفقراء في البرنامج ، والتقييم الدقيق للحالة المالية للفقراء ، والتساؤل عن حالهم ومحاولة الشعور بما يشعرون به ، والإصرار على الإسهام ، وتحويل أصول المستفيدين غير المنتجة إلى أصول مولدة للدخل.... الخ ، إلى أن هذه المبادئ تحتاج إلى المزيد من الفهم والتحليل وتحتاج أيضا إلى وضع قواعد جديدة تتوافق مع الشريعة وتستجيب لقواعد المنهج التجاري للتمويل الأصغر وتفعيله كآلية لمحاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية.

فمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر التي تعتمد على المنهج التجاري تجمع بين مفهومين العمل التجاري والعمل الخيري ، ومنه فان على هذه المؤسسات أن تسترجع تكاليفها الكاملة من عملياتها ، ويحق لمالكيها والمساهمين فيها استعادة أموالهم المستثمرة ، كما أنها تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق غاية أكثر من تحقيق الربح ، وهي تحقيق رسالتها الاجتماعية كمحاربة الفقر ومساعدة المحتاجين وتمويل المشاريع الاجتماعية وتدريب الفقراء وتوفير الرعاية الصحية والتعليم ، وكل ما يرتبط بالعمل الاجتماعي الذي يساعد الفقراء ، فعملها مزدوج فهي من جهة تعمل على تحقيق أهداف مالكيها والمساهمين في رأس مالها ، ومن جهة أخرى تعمل على تحقيق رسالتها الاجتماعية[14] وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل رقم 03: الأهداف الاجتماعية والمالية لمؤسسات التمويل الأصغر**

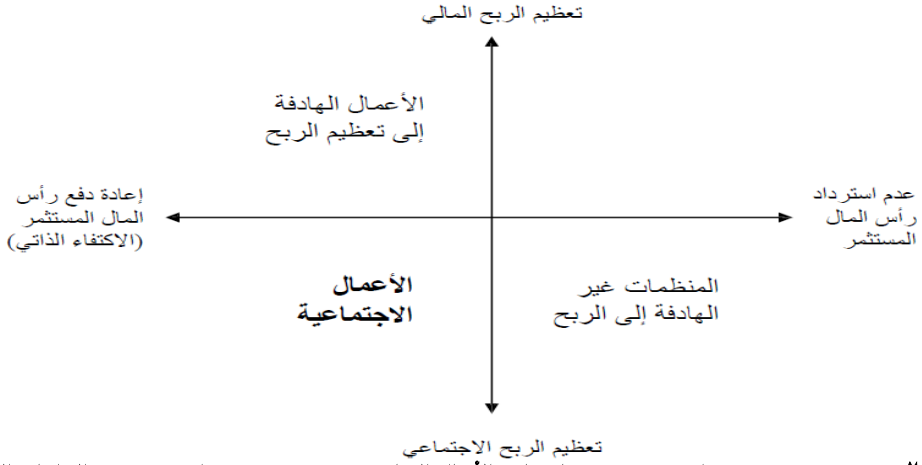


**المصدر: محمد يونس ، برتراند مونيجيون ، بناء نماذج الأعمال التجارية: دروس من تجربة جرامين ، مدرسة الدراسات التجارية في باريس ، ورقة العمل 913، فرنسا 2005 ، ص 5**

فغالبية مؤسسات التمويل الأصغر كما رأينا سابقا تملك مهمة اجتماعية محدَّدة وجلية ، إلا أنه نادرًا ما يتم الالتزام بهذه المهمة في إطار إستراتيجية مدروسة وموجَّهة ، فغالبًا ما يُعتبر إنجاز المهمة الاجتماعية للتمويل الأصغر أنه عملية تلقائية ، وكما يحصل مع الأهداف المالية ، من المرجح أن مؤسسات التمويل الأصغر تستطيع بلوغ أهدافها الاجتماعية بنجاح أكبر في حال تمكنت من تقييم ومراقبة وإدارة التقدّم في اتجاهها ، ويحتاج الأداء الاجتماعي إلى الإدارة وإعداد التقارير ، تمامًا كما هي الحالة في الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وهذا ما يعرف بإدارة الأداء الاجتماعي التي تستخدم بصورة كبيرة في مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية.

وبقصد الأداء الاجتماعي بأنه الترجمة العلمية الفعالة للرسالة الاجتماعية لأي مؤسسة [15] ، أما إدارة الأداء الاجتماعي فتساعد المؤسسات في إعداد أهدافها الاجتماعية وتحقيقها عن طريق متابعة الأداء الاجتماعي واستخدام هذه المعلومات في صنع القرار[16] ، وعليه يمكن تعريف إدارة الأداء الاجتماعي بأنها: "تلك عملية ذات طابع مؤسساتي لترجمة المهمة الاجتماعية عمليًا ، الأمر الذي يتضمن تحديد أهداف اجتماعية واضحة ، والإشراف على التقدم في اتجاه هذه الأهداف ، واستعمال المعلومات لتحسن الأداء والممارسة ، كما يمكن استعمال المعلومات الداخلية لتبليغها إلى الجهات المعنية الخارجية ، وكي تكون إدارة الأداء الاجتماعي فعالة ، يجب دمج المعلومات حول الأداء الاجتماعي في عمل الأداء الاجتماعي ، والروتين الإجرائي ، ونظام القيمة من أجل التأثير على ممارسات اتخاذ القرارات على الصعيدين الإجرائي

والاستراتيجي. وبالتالي ، إن إدارة الأداء الاجتماعي هي عملية ذات طابع مؤسساتي لترجمة المهمة إلى واقع - ما يشتمل على تحديد غايات اجتماعية وأهداف أداء – وتطبيق هذه المعلومات في سبيل تحسين الممارسة .

وباختصار يمكن القول بان إدارة الأداء الاجتماعي هي عبارة عن عملية مؤسساتية لترجمة الرسالة الاجتماعية إلى ممارسة. وللتوضيح أكثر نبرز الشكل التالي الذي يبين بوضوح ويشرح لنا أكثر مسار إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر:

**الشكل رقم04 : مسار إدارة الأداء الاجتماعي**

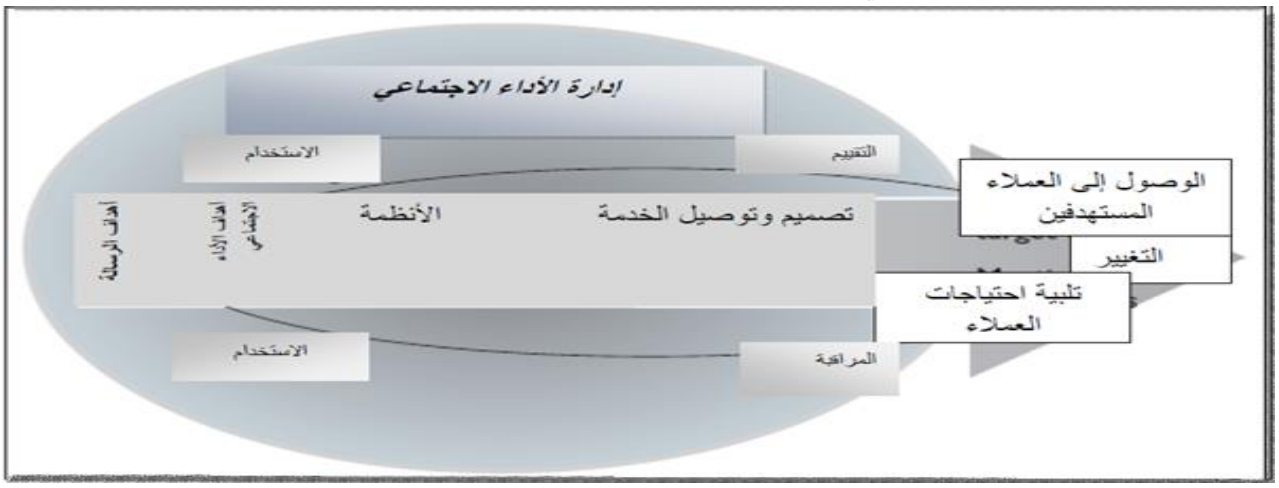


**المصدر: برنامج امباكت ب ، إدارة الأداء الاجتماعي في مجال التمويل الأصغر ، المبادئ التوجيهية ، معهد دراسات التنمية ، الطبعة الأولى ، انجلترا 2005 ص3**

نلاحظ باختصار إن تصميم إدارة الأداء الاجتماعي في أي مؤسسة يمر بأربعة مراحل أساسية هي:

- ترجمة الرسالة الاجتماعية إلى أهداف أداء اجتماعي ،
- تصميم الأنظمة التشغيلية وتصميم توصيل الخدمة لتحقيق النتائج من حيث الوصول إلى مجموعة العملاء المستهدفين وتلبية احتياجاتهم ،
- إحداث التغيرات المرجوة فيما يتعلق بالرسالة الاجتماعية ،
- مراقبة وتقييم التقدم عند كل مرحلة واستخدام المعلومات المستخلصة لتغذية الممارسات المحسنة.

وعليه يمكن القول بان إدارة الأداء الاجتماعي مهمة لسببين عامين :التزامها ، القائم على المبادئ ، بالشفافية وتحقيق المهمة ، وفوائدها العملية للجهات المعنية في هذه الصناعة ، وانطلاقًا من هذين السببين الشاملين فان إدارة الأداء الاجتماعي القوية في مؤسسة التمويل الأصغر يمكنها من متابعة أهدافها الاجتماعية ويساعدها أيضا على أن تبقى مكرسة لرسالتها وأن تقدم خدمات أفضل ومرتكزة على العملاء وثقافة تنظيمية جيدة وإلى مزيد من العملاء الذين يشعرون بالرضا ، وإدارة أقوى وأداء مالي مُحسن فإدارة الأداء الاجتماعي يمكن أن تفيد كل من [17] :

❖ **المديرين ،** حيث تساعدهم على **:**

- **توازن الأهداف المالية والاجتماعية** لاتخاذ قرارات أفضل تتعلق بالمشروع استنادا إلى فهم أكثر شمولا للمفاضلات التي تنطوي عليها كل واحدة.
- **تولد معلومات أساسية** ذات قيمة عالية تؤدي لمزيد من التقييم العميق للأداء الاجتماعي.
- **تتبع الأداء في مقابل الأهداف** ، كلا من الاجتماعية والمالية.
- **تحدد المشاكل** عند مرحلة مبكرة قبل أن تصبح متلفة للمنظمة.

❖ **تفيد إدارة الأداء الاجتماعي العملاء ،** حيث تقدم لهم**:**

- **خدمات** أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.
- **المزيد** من خيارات المنتجات.
- **خدمة** عملاء أفضل.
- **"صوت "**أقوى في البرنامج.

❖ **تحسن إدارة الأداء الاجتماعي انتشار المؤسسة وخدماتها ومنتجاتها ،** حيث تمكنها من أن**:**

- **تجزئ محفظتك** لفحص الاختلافات في الأداء حسب سمات العملاء، وبذلك تحدد فرص السوق، والفرص والمشكلات.
- **تراقب** كيف يستخدم العملاء الخدمات لتحديد مدى" ملاءمتهم"، حيث تجيب عن سؤال،" هل تلائم خدمات احتياجات عملائنا المستهدفين"؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، كيف يمكننا تعديلها؟
- **تبتكر** لتعزيز رضا العملاء وإخلاصهم من خلال منتجات أفضل وخدمة عملاء أفضل ومرونة
- **تتحقق من نتائج التغيرات** المتعلقة بالبرنامج لتحديد ما إذا أحدثت فارقا.
- **تتبع** الآثار المقصودة وغير المقصودة على حياة العملاء وفي المجتمع الأوسع وأن تفهم الدور الذي تضطلع به منظمتك في تعزيز هذه التغيرات..

❖ **تحسن إدارة الأداء الاجتماعي أداءك المالي ، مما ينتج عنه:**

- **ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالعملاء** من خلال مراقبة رضاهم عن برنامجك والاستجابة له .وتترجم معدلات الاحتفاظ الأكثر ارتفاعا إلي تكاليف أقل وأرباح أكثر.
- **نمو البرنامج** بجعل مؤسستك أكثر جذبا للعملاء المحتملين بسبب المنتجات والخدمات الموجهة بالطلب والانتشار الشفهي عن طريق العملاء الراضين الحاليين.
- **تكاليف تشغيلية أقل** مع بدء استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية استنادا إلى الفهم الأفضل لأفضل استثماراتك.
- **توضيح الأداء الاجتماعي للأطراف المعنية** ، وهكذا تحسن وضعك في سوق تمويلية تنافسية.

غير انه ورغم أهمية إدارة الأداء الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي لمؤسسة ما ، إلا أن التحدي الكبير يرتبط أكثر في قياس كيفية هذا التحسن في الأداء ، ومن اجل ذلك قامت مؤسسات التمويل الأصغر بابتكار عدة مؤشرات لقياس الأداء الاجتماعي لها ، هذه المؤشرات مبتكرة وهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الرسالة التي تؤديها ومع أنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها ، وليس بالضرورة أن تكون المؤشرات المفيدة لبرنامج ما مفيدة لبرنامج أخر ، وعلى سبيل المثال لا للحصر **مؤشر التقدم نحو الخروج من الفقر** التي طرحته سنة 2005 كل من مؤسسة جرامين واللجنة الاستشارية لمحاربة الفقراء ومؤسسة فورد وهو من تصميم **شراينر مارك** وهو نظام يتكون من عشرة مؤشرات للفقر سهلة الرصد يتم تكيفها لتلائم خصائص كل بلد على حدة ، تستطيع هذه الأداة الدقيقة الفعالة منخفضة التكلفة مساعدة مؤسسة التمويل الأصغر في إنجاز هذه المهام الرئيسية :[18]

- تحدد مستوى الفقر المحتمل لعملاء مؤسسة التمويل الأصغر نسبة إلى خط الفقر الوطني عند نقطة زمنية معينة ؛
- ترصد مسار تقدم العميل في اتجاه الخروج من الفقر بمرور الوقت ،
- توفير بيانات المستهلكين والسوق بما يزيد من كفاءة إدارة المؤسسات في خدمة العملاء.

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن الملاحظة أن تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر تعتبر وسيلة فعالة في اتجاه تحقيق الأهداف الاجتماعية والمالية لمؤسسة التمويل الأصغر ، فهي أداة لترجمة الرسالة الاجتماعية لأهداف دقيقة قابلة للتحقيق ، ووسيلة لتصميم نظم تشغيلية ومالية تستجيب للمتطلبات الاجتماعية للمؤسسة ، والية للتقييم والرصد ومراقبة التقدم في النتائج الاجتماعية المرغوبة ، ومنه فان تطبيق إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تعتبر أداة مهمة باتجاه ممارسة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية رسالتها الاجتماعية بأحسن حال ، وتساهم بصورة فعالة في محاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية وذلك من خلال رصد الفقراء ، معرفة حالتهم وتحديد احتياجاتهم والمساعدة على ابتكار منتجات مالية تناسب إمكانياتهم وطموحاتهم الاستثمارية وكذلك تقييم مخرجات عملياتهم ورصد التقدم في تحقيق الأهداف المعلنة ، وذلك كله في إطار ما تمنحه الشريعة الإسلامية من مبادئ التي تشجع على محاربة الفقر وتحدد أساليب ذلك وتحث على التعاون وتحدد الأطر العامة لذلك ، وتهدف إلى استخدام التمويل الإسلامي شارحة ضوابطه ، ومشجعة على التميز والابتكار فاتحة باب الاجتهاد في ذلك.

فالمنهج الإسلامي للحد من الفقر شامل في أهدافه ، غني بتوجيهاته ، ضامنا لحقوق الجميع ، يرتكز على روح المشاركة والتضامن بين الجميع ، يكفل حقوق الغني والفقير ويشجع على العمل ، التميز ، الابتكار والاجتهاد لما فيه خير للمجتمعات الإسلامية قاطبة.

**خلاصة:**

رغم ما يقدمه التمويل المصغر الإسلامي المصغر من مناهج متعددة على مساعدة الفقراء في تمويل مشاريعهم الاستثمارية الصغيرة إلا انه مازال يعاني الكثير من الصعوبات ويواجه الكثير من التحديات أهمها:

- تعاني مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر من نقص الانتشار وهذا ما يمنعها من الوصول إلى شريحة واسعة من الفقراء في العالم الإسلامي ،
- عدم كفاية الأرصدة المالية في مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر المعتمدة على الزكاة والوقف وهذا ما يحول دون تحقيق أهدافها الاجتماعية ،
- عدم وجود آليات علمية واضحة لدي مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر لترجمة رسالتها الاجتماعية إلى أهداف قابلة للتحقيق ،

- قلة المنتجات المالية التي تناسب مشاريع الفقراء ،

وبناءا على ما سبق ذكره من تحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر سنحاول اقتراح التوصيات التالية:

- العمل على إنشاء المزيد من مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في الدول الإسلامية وتفعيل سياساتها في محاربة الفقر ،
- البحث عن الميكانزمات المناسبة لدمج العمل الطوعي المبني على الزكاة والوقف مع المنهج التجاري الاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر ،
- محاولة التوفيق بين الرسالة الاجتماعية والأهداف التجارية في مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر القائمة على المنهج التجاري ،
- العمل على تحديد أهداف الرسالة الاجتماعية لمؤسسات التمويل المصغر الإسلامية بدقة وتوجيهها للمجالات المؤثرة على حياة الفقراء ،
- العمل على الابتكار والتميز في تقديم المنتجات المالية الإسلامية في التمويل المصغر بما يتوافق مع الحاجيات الاستثمارية للفقراء في العالم الإسلامي ،
- العمل على مرافقة الفقراء في تمويل ، انجاز وإنجاح مشاريعهم وذلك من خلال التقييم في البداية وخلال جميع مدة انجاز المشروع.
- العمل على تبني وتطبيق إدارة الأداء الاجتماعي في مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر وتكيفيها مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

---

[1] Abdouli abdehamide, access to finance and collateral Islamic versus western banking, journal of king Abdul-Aziz, university Islamic economics , Saudi kingdom. 1991, p09

[2] Abdul Rahim Abdul Rahman, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 2007

[3] كريستين روبرت بك وآخرون ، الإرشادات المتفق عليها بشان للتمويل الأصغر ، المجموعة الاستشارية لمحاربة الفقر ، الو.م.أ. 2003. ص10

[4] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، تقرير النهائي للتمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات ، بعثة مشتركة بين: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية AFD تحت رعاية نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي. الجزائر. 2006 . ص7.

[5] مصطفي جمال الدين وآخرون ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان فيفري يونيو كونز للاستشارات ، السودان.2006. ص08

[6] تشودهاري أنيس ، التمويل الأصغر كأداة للحد من الفقر ، تقييم نقدي ، الأمم المتحدة ، الو.م.أ ، 2009 ، ص05.

[7] بريجيت هلمز ، الإتاحة للجميع :بناء أنظمة مالية شاملة ، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، البنك الدولي ، الو.م.أ ، 2006. ص 14.

[*] أن 37% من سكانه يعيشون تحت مستوى خط الفقر ، وتبلغ نسبتهم إلى فقراء العالم 39% ، بالإضافة إلى ذلك وللتوضيح أكثر صنفت الأمم المتحدة 24 بلدا إسلاميا ضمن قائمة الدول الأقل نموا في العالم أو ما يعادل 47% تقريبا من مجموع الدول الأعضاء في منظمة العام الإسلامي في حين يعتبر متوسط ما يحصل عليه الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي لكل من سيراليون ، الصومال و جزر القمر من أضعف ما يحصل عليه أفراد في العالم و قدر سنة 2005 بـ 530 ، 600 و 700 دولار على التوالي.

[8] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، التمويل الإسلامي الأصغر سوق متخصصة ناشئة ،CGAP رقم 49.2008 . ص 05.

[9] نفس المرجع ، ص 05

[10] عبيد الله محمد ، طارق الله خان ، *تنمية التمويل الإسلامي الأصغر: التحديات والمبادرات* ، الورقة الثانية من حوار السياسات ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية ،2008

[**] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM تأسست سنة 2004 بموجب المرسوم رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية " تنسيقيتين بالعاصمة" موزعة على كافة التراب الجزائري.

[***] هي مؤسسة غير مصرفية تأسست سنة 2009 من خلال رأس مال مقدم من برنامج تجارة تعمل مع عدد من الجهات المانحة من اجل تقديم تمويلا منخفض التكلفة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[11] مجموعة شركات لويس بيرجر ، تجربة العراق مع التمويل الإسلامي المصغر" المرابحة" ، 2011 ص 8 من الموقع www.imfi.org تم التحميل بتاريخ 20 جوان 2014.

[12] عبيد الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

[13] حسين عبد المطلب الأسرج. دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دراسات إسلامية ، العدد 8 . 2011 ، ص 15.

[14] محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص06

[15] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، *فلنتجاوز نطاق النوايا الحسنة: قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر* ، CGAP ، 2007 ، ص 10

[16] رنامج امباكت ، *ملاحظات عن الأداء: إدارة الأداء الاجتماعي للتمويل الأصغر* ، العدد 9 ، انجلترا. 2005

[17] برنامج امباكت ، *إدارة الأداء الاجتماعي في مجال التمويل الأصغر ، المبادئ التوجيهية* ، معهد دراسات التنمية ، الطبعة الأولى ، انجلترا ، 2005

[18] مؤسسة جرامين ، *رؤية لإدارة الأداء الاجتماعي* ، مركز إدارة الأداء الاجتماعي ، واشنطن. الو.م.أ. 2008 ص 09